تحليلات وآراء

مستقبل القواعد الأميركية في الخليج
من الانتشار الثابت إلى إعادة التموضع وإدارة النفوذ

بقلم
د. محمد حجاب
مصر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

لم يعد مستقبل القواعد العسكرية الأميركية في الخليج مسألة تتعلق ببقاء المنشآت أو إغلاقها فحسب، بل بات اختباراً لطبيعة النفوذ الأميركي وأدواته وحدود الضمانات الأمنية التي توفرها واشنطن لشركائها. فقد أظهرت الحرب الأميركية "الإسرائيلية" مع الجمهورية الاسلامية في إيران خلال عام 2026 أن المنشآت التي منحت الولايات المتحدة لعقود ميزة القرب والجاهزية يمكن أن تتحول، في بيئة الصواريخ والطائرات المسيّرة، إلى نقاط تعرض واستنزاف. كما وضعت الدول المضيفة أمام معادلة دقيقة: فاستضافة القوات الأميركية تعزز الردع من جهة، لكنها قد تجعل أراضيها جزءاً من حسابات الاستهداف في أي مواجهة من جهة أخرى.

تنطلق المقالة من فرضية أن مستقبل الوجود الأميركي في الخليج لن يتحدد بالاختيار الثنائي بين البقاء والانسحاب، بل بقدرة واشنطن على إعادة تنظيم انتشارها بما يحفظ حرية التدخل ويخفض المخاطر التشغيلية والسياسية والمالية. ومن ثم، فإن إعادة التموضع لا تعني بالضرورة تراجع النفوذ؛ فقد ينتقل النفوذ من الارتكاز على قواعد كبيرة وقوات مقيمة إلى شبكة أكثر مرونة من الوصول العسكري، والانتشار الدوري، والشراكات الدفاعية، والقدرات المتحركة.

تعالج المقالة هذا الاحتمال عبر تحليل البدائل العسكرية والسياسية المتاحة، واختبار قيودها وانعكاساتها على أمن الخليج. ولا تفترض أن الخيارات المطروحة قرارات أميركية محسومة؛ فالمعلومات المنشورة عن مراجعة الانتشار وحركة القوات وإعادة بناء المنشآت متفاوتة في درجة توثيقها. لذلك تميز المعالجة بين الوقائع المعلنة، والاتجاهات المحتملة، والاستنتاجات الاستراتيجية، ثم تعرض سيناريوهات ومؤشرات يمكن من خلالها متابعة مسار القرار.

الحرب واختبار صلاحية نموذج القواعد

ارتبط الانتشار الأميركي في الخليج منذ حرب تحرير الكويت عام 1991 بثلاث وظائف متداخلة: ردع الخصوم، وطمأنة الحلفاء، وتوفير قدرة سريعة على التدخل. وقد أدت منشآت مثل العديد في قطر، والمنشآت البحرية في البحرين، والمواقع الجوية واللوجستية في الكويت والإمارات، إلى جانب التسهيلات المتاحة في دول أخرى، أدواراً في القيادة والسيطرة والإمداد والاستخبارات والدعم الجوي والبحري. ولم تكن القيمة الاستراتيجية لهذه الشبكة في عدد القوات وحده، بل في تكامل الوظائف وقربها من مسرح العمليات.

غير أن القرب الجغرافي الذي منح هذه القواعد ميزة عملياتية جعلها أكثر تعرضاً للصواريخ الباليستية وصواريخ كروز والطائرات المسيّرة، فضلاً عن تهديد شبكات الاتصالات والطاقة والإمداد. ولم يعد الدفاع عن القاعدة مقتصراً على حماية محيطها أو مدارجها؛ بل أصبح يتطلب دفاعاً متعدد الطبقات، وقدرة على إصلاح الأضرار واستمرار القيادة حتى مع تعطّل بعض المكونات. وهذا يرفع كلفة الحماية ويطرح سؤالاً عن جدوى تركيز القوات والمعدات والوظائف الحساسة في مواقع محدودة.

أفادت تقارير صحفية بأن وزارة الدفاع الأميركية تدرس خيارات لتقليص بعض أوجه وجودها في الخليج بعد انتهاء الحرب، في ضوء الأضرار والتكاليف ومخاطر الاستهداف. لكن التقارير عن مراجعة الخيارات لا تعني صدور قرار نهائي بالانسحاب أو إلغاء شبكة القواعد. والأدق، لذلك، قراءة الحرب باعتبارها اختباراً لصلاحية نموذج الانتشار، لا دليلاً قاطعاً على انتهاء الحاجة الأميركية إلى المنطقة. فمصالح الطاقة والملاحة والتزامات واشنطن تجاه شركائها لا تزال تمنح الخليج أهمية استراتيجية، حتى إذا تغيرت أدوات إدارة هذا الحضور.

تفريق القوات وتقليص البصمة

يقوم البديل الأول على توزيع القوات والقدرات على عدد أكبر من المواقع، وتقليل الاعتماد على القواعد الكبرى بوصفها مراكز مكتفية بذاتها. ويشمل ذلك نقل بعض الطائرات ووسائل الدفاع الجوي والمخزونات اللوجستية، وإنشاء مراكز قيادة احتياطية، وتطوير اتصالات تتيح استمرار العمليات عند تعطل مركز رئيسي. ولا يعني هذا التوزيع تفكيك المنظومة، بل إعادة تنظيمها بحيث لا يؤدي استهداف منشأة واحدة إلى تعطيل القدرة الأميركية في المنطقة.

تزداد فاعلية هذا النموذج عندما يقترن بتحصين المنشآت الحيوية، وتوزيع الوقود والذخائر وقطع الغيار، وتطوير فرق إصلاح المدارج وإعادة التشغيل. ومع ذلك، فإن الانتشار الأوسع ليس علاجاً بلا كلفة؛ فهو يزيد متطلبات التنسيق والنقل والحماية، وقد يرفع العبء اللوجستي إذا لم تدعمه قيادة وسيطرة مرنة. كما أنه لا يلغي خطر الاستهداف، بل يوزعه ويجعل إدارة الدفاع أكثر تعقيداً. وتكمن ميزته الأساسية في تعزيز القدرة على الصمود، لا في ضمان منع الضربات.

من القواعد الدائمة إلى ترتيبات الوصول

يفصل نموذج الوصول العسكري بين امتلاك قاعدة دائمة وبين الاحتفاظ بحق استخدام مطارات وموانئ ومنشآت دعم عند الحاجة. وقد يتيح هذا النموذج لواشنطن خفض أعداد القوات المقيمة، مع استمرار القدرة على الانتشار السريع من مواقع متعددة. كما يمنحها مرونة في نقل بعض الوظائف إلى خارج الخليج، مع إبقاء التسهيلات الأمامية متاحة وفق اتفاقات مع الدول المضيفة.

لكن حق الوصول لا يساوي ضمان الاستخدام في كل ظرف. فقد تقيد الدولة المضيفة طبيعة العمليات أو ترفض استخدام أراضيها وأجوائها في هجمات ضد الجمهورية الاسلامية في إيران، خصوصاً إذا خشيت الرد أو اتساع الحرب. لذلك تعتمد قيمة ترتيبات الوصول على وضوح الاتفاقات، ودرجة الثقة السياسية، والتدريب المشترك، وتوافر بدائل عند تعذر الاستخدام. وتشير التحليلات الاستراتيجية إلى أن توزيع الوظائف والاعتماد على ترتيبات مرنة قد يقللان من هشاشة التركيز، لكنهما لا يعوضان وحدهما كل وظائف القواعد القائمة.

الإغلاق الانتقائي وإعادة توزيع الوظائف

قد تتجه المراجعة إلى إغلاق بعض المنشآت أو تقليصها، لا إلى إنهاء الوجود الأميركي بأكمله. ومن المرجح أن يتأثر القرار بمدى تعرض الموقع للتهديد، وأهمية الوظائف التي يؤديها، وكلفة إصلاحه وحمايته، وقدرة الدولة المضيفة على توفير الدعم. وينبغي هنا التمييز بين إغلاق المنشأة وإنهاء المهمة؛ فقد تنتقل وحدة أو وظيفة إلى موقع آخر، بينما تستمر القيادة أو الاستخبارات أو الإمداد ضمن شبكة أوسع.

كما أن إعادة البناء ليست مسألة عسكرية محضة؛ إذ تتداخل فيها أعباء التمويل، وموقف الدولة المضيفة، وتقديرها لما إذا كان استمرار الاستضافة يحقق عائداً أمنياً يفوق المخاطر. وفي المقابل، قد يفسر الإغلاق غير المصحوب بضمانات بديلة باعتباره تراجعاً عن الالتزام الأميركي، بما يشجع أطرافاً إقليمية على اختبار حدود الردع. ولهذا فإن الإغلاق الانتقائي لا ينجح إلا إذا اقترن بخطة معلنة لاستمرار الدعم والإنذار والاستجابة.

"إسرائيل" بوصفها موقعاً مكملاً لا بديلاً شاملاً

يبرز احتمال تعزيز بعض الوظائف الأميركية في "إسرائيل"، بما في ذلك استخدام منشآت مثل عوفدا، بوصفه خياراً مساعداً لتقليل الاعتماد على مواقع خليجية معينة. ويستند هذا الاحتمال إلى التعاون العسكري الأميركي "الإسرائيلي"، والبنية التحتية المتقدمة، وتقارب تقدير التهديد الإيراني. وقد أشار تقرير لمعهد دراسات الأمن القومي "الإسرائيلي" إلى حركة نقل جوي أميركية إلى عوفدا خلال الفترة من 1 إلى 7 تشرين الثاني 2026، وإلى مؤشرات تتصل بتعزيز الدفاع الجوي؛ غير أن بيانات الرحلات لا تحدد وحدها طبيعة الحمولة أو تثبت إنشاء تمركز دائم.

من ثم، ينبغي التعامل مع هذا المسار باعتباره احتمالاً قيد التقييم، لا قراراً نهائياً. كما أن نقل بعض القدرات إلى "إسرائيل" لا يزيل التهديد الإيراني، بل يعيد توزيع التعرض له، وقد يربط أمن الخليج بصورة أوثق بالأمن "الإسرائيلي"، بما يثير حساسيات سياسية لدى بعض الدول العربية. لذلك يمكن "لإسرائيل" أن تكون عقدة مساندة ضمن شبكة انتشار أوسع، لكنها لا تقدم بديلاً جغرافياً أو سياسياً أو عملياتياً شاملاً للقواعد الخليجية.

تنويع الشراكات الأمنية الخليجية

قد تدفع الحرب دول الخليج إلى مراجعة اعتمادها الأمني على الولايات المتحدة، لا بالضرورة إلى الاستغناء عنها. فتنويع الشراكات مع الصين والهند وتركيا وباكستان ودول أوروبية وآسيوية يمكن أن يوسع خيارات التسليح والتدريب والصيانة والتكنولوجيا الدفاعية. غير أن هذه الشراكات متفاوتة في طبيعتها، ولا تقدم أي قوة منفردة حتى الآن بديلاً مكافئاً للقدرات الأميركية في الانتشار العالمي والقيادة والسيطرة والاستخبارات والإمداد.

ولا تتحقق الاستقلالية بمجرد شراء منظومات من مصادر متعددة؛ فالتحدي هو بناء تكامل بين الرصد والإنذار المبكر والقيادة والسيطرة والدفاع الجوي والصاروخي، مع تبادل المعلومات وتوحيد الإجراءات. ومن هنا تصبح

الشراكات المتنوعة وسيلة لزيادة المرونة وتقليل الاعتماد الأحادي، لا وصفة لاستبدال مظلة أمنية بأخرى. ويظل الحوار مع الجمهورية الاسلامية في إيران مكمّلاً لهذه المقاربة، إذ يمكن لقنوات الاتصال العسكري والأمني أن تحد من سوء التقدير، من دون أن تلغي الحاجة إلى الردع والاستعداد الدفاعي.

وتظل احتمالات التصعيد الإيراني عاملاً مؤثراً في حسابات إعادة التموضع. فإذا استمرت التهديدات الصاروخية والهجمات على البنية التحتية، فقد تتجه واشنطن إلى حماية أكثر كثافة وتوزيع أوسع للقوات. أما إذا استقرت ترتيبات التهدئة ونجحت قنوات الاتصال، فقد تتسع مساحة تقليص الوجود الدائم دون التخلي عن القدرة على العودة السريعة. وفي الحالتين، لن يكون شكل الانتشار قراراً عسكرياً منفصلاً عن البيئة السياسية، بل انعكاساً لتقدير متغير لمستوى التهديد وموثوقية الشراكات.

أما على مستوى دول الخليج، فإن التحول يفتح فرصة لمراجعة العلاقة الأمنية على أساس توزيع الأعباء والمخاطر، لا على أساس الوجود الأميركي وحده. ويمكن للدول المضيفة أن تربط استمرار التسهيلات بتطوير قدراتها الوطنية، وتحسين حماية المنشآت المدنية والعسكرية، وبناء آليات مشتركة لتقدير التهديد. لكن هذه المراجعة ينبغي ألا تتحول إلى مساومة قصيرة الأجل تضعف الثقة العملياتية؛ فالتنسيق الدفاعي يحتاج إلى استمرارية وتبادل معلومات، فيما تظل السيادة الوطنية وحق تحديد استخدام الأراضي عناصر مركزية في أي ترتيب مستدام.

إن بناء شبكة وصول موثوقة يتطلب أكثر من توقيع اتفاقات عامة؛ إذ يحتاج إلى ترتيبات تفصيلية بشأن التخزين المسبق، وحقوق العبور الجوي والبحري، وإجراءات الموافقة في الأزمات، وحماية المعلومات، وتبادل الإنذار المبكر. كما ينبغي اختبار هذه الترتيبات في تدريبات دورية تحاكي تعطل قاعدة رئيسية أو رفض استخدام منشأة بعينها. ومن دون هذا الاختبار، قد تبدو شبكة المواقع واسعة على الورق، لكنها لا توفر بدائل قابلة للتفعيل في اللحظة التي تحتاج إليها القوات.

ويتعين كذلك التمييز بين تقليص القوات المقيمة وتقليص القدرة على الاستجابة. فقد تنخفض أعداد الأفراد بصورة ملموسة، بينما تبقى القدرة على الوصول إلى القواعد، وتدوير القوات، ونقل المعدات، وتفعيل الدفاعات المشتركة. وعلى العكس، قد يستمر عدد كبير من القوات في المنطقة مع تراجع حرية استخدامها بسبب القيود السياسية أو ضعف الحماية. ولهذا فإن المؤشرات الكمية، مثل أعداد الجنود أو المنشآت، تحتاج إلى قراءة وظيفية تركز على الجاهزية وسرعة الاستجابة ودرجة الاعتماد المتبادل بين المواقع.

وتشير المراجعات المنشورة إلى أن خيار تقليص الانتشار لا ينفصل عن سؤال إعادة بناء المنشآت المتضررة، ولا عن حسابات الدول المضيفة بشأن تقاسم التكلفة والمخاطر. فالموقع الذي يحتاج إلى استثمارات كبيرة في التحصين والدفاع قد لا يكون الخيار الأفضل إذا أمكن نقل وظيفته إلى منشأة أخرى. وفي المقابل، قد تظل القاعدة ذات القيمة العملياتية العالية ضرورية رغم ارتفاع كلفة حمايتها. ومن ثم، فإن المقارنة الصحيحة لا تضع كلفة الإصلاح وحدها في مقابل كلفة الإغلاق، بل تقارن مجموع الكلفة والمخاطر والوظائف التي يمكن الحفاظ عليها أو فقدانها.

وتكشف هذه المقاربة عن تحول في معيار كفاءة الانتشار؛ فلم يعد حجم القوة المتمركزة في الموقع هو المقياس الحاسم، بل مقدار ما تستطيع القوة إنجازه بعد تعرض الموقع للضرب. فالقواعد المتفرقة لا تحقق قيمة استراتيجية إذا بقيت معتمدة على مركز قيادة واحد أو خطوط إمداد يسهل تعطيلها. لذلك ينبغي أن يشمل التفريق استقلالاً نسبياً في الاتصالات والطاقة والإمداد، مع الحفاظ على قدرة القيادة المركزية على تنسيق العمليات. وهذه متطلبات تنظيمية وتقنية قد تستغرق وقتاً أطول من نقل الوحدات نفسها.

السيناريوهات المحتملة

يتمثل السيناريو الأول في إعادة تموضع تدريجية تحافظ على القواعد الرئيسية، مع تقليص بعض القوات وتوزيع المخزونات والوظائف وتعزيز ترتيبات الوصول. وهو السيناريو الأكثر اتساقاً مع رغبة واشنطن في خفض المخاطر دون خسارة القدرة على التدخل. أما السيناريو الثاني فيقوم على إغلاق انتقائي لبعض المواقع، إذا ارتفعت كلفة حمايتها أو تعذر التوافق مع الدول المضيفة على إعادة بنائها. ويظل هذا المسار أكثر حساسية سياسياً، لأنه يتطلب تعويض الوظائف المنقولة وضمان استمرار الردع.

أما السيناريو الثالث فيتمثل في تراجع أوسع للوجود الدائم، يقابله اعتماد أكبر على الانتشار من خارج المنطقة والشراكات الإقليمية. ولا يصبح هذا السيناريو مرجحاً إلا إذا تضافرت ضغوط الكلفة والمخاطر مع تغير سياسي في واشنطن أو في مواقف الدول المضيفة. وفي جميع السيناريوهات، لا ينبغي قياس حجم النفوذ الأميركي بعدد القواعد وحده؛ فالمعيار الأهم هو القدرة الفعلية على الوصول، والقيادة، والاستدامة، والاستجابة في وقت الأزمة.

مؤشرات الإنذار المبكر

يمكن رصد اتجاه إعادة التموضع من خلال مجموعة مؤشرات مترابطة، أبرزها صدور قرارات رسمية بشأن مستويات القوات أو إعادة بناء المنشآت، وتغير أنماط التمويل وتقاسم الأعباء، وتوسيع اتفاقات الوصول أو تعديل شروط استخدامها. كما تكشف تحركات الوحدات والمخزونات، وتطوير مراكز قيادة بديلة، وتكرار التدريبات على الانتشار من مواقع متعددة، عن انتقال من التخطيط إلى التنفيذ. وينبغي التعامل مع أي مؤشر منفرد بحذر؛ فالحركة الجوية أو التصريحات السياسية لا تكفي وحدها لإثبات تغيير دائم في بنية الانتشار.

وتكتسب مواقف الدول المضيفة أهمية موازية، خصوصاً ما يتصل بتمويل إعادة الإعمار، وشروط استخدام القواعد، ومستوى التنسيق الدفاعي، والانفتاح على ترتيبات أمنية إضافية. ويعزز اجتماع هذه المؤشرات احتمال حدوث تحول بنيوي، بينما قد تعكس المؤشرات المتفرقة إجراءات مؤقتة مرتبطة بمرحلة ما بعد الحرب.

الدلالات الاستراتيجية والتوصيات

بالنسبة إلى واشنطن، يتطلب التكيف الجمع بين خفض التركيز المكاني وعدم إضعاف مصداقية الالتزام الأمني.

ويعني ذلك أن يكون أي تقليص للقوات مصحوباً ببدائل تشغيلية واضحة، واتفاقات وصول قابلة للتفعيل، وقدرات قيادة واتصال احتياطية، وتفاهم سياسي مع الدول المضيفة بشأن حدود الاستخدام. أما بالنسبة إلى دول الخليج، فالأولوية هي تحويل الدروس العملياتية إلى قدرة دفاعية متكاملة، مع تنويع الشراكات وتطوير الإنذار المبكر وحماية البنية التحتية، من دون افتراض أن تعدد الموردين يعادل تلقائياً استقلال القرار.

ويظل الحوار الإقليمي ضرورة لتقليل احتمالات التصعيد، لكن لا ينبغي أن يقوم على افتراض زوال التنافس أو التهديد. فالمقاربة الأكثر اتزاناً هي الجمع بين الردع والاتصال، وبين الشراكة الأميركية وتوسيع الخيارات الخليجية. كما ينبغي أن تتضمن ترتيبات ما بعد الحرب آليات واضحة لإدارة الأزمات، والإخطار بالتحركات العسكرية، وحماية الملاحة والمنشآت الحيوية.

خاتمة

لا يعني مستقبل القواعد الأميركية في الخليج حتمية الانسحاب أو استمرار نموذج الانتشار القائم دون تغيير. والأرجح أن تتجه واشنطن، إذا استقرت الظروف العملياتية والسياسية، إلى إعادة توزيع الوظائف وتقليل البصمة الدائمة وتوسيع المرونة، مع الإبقاء على المواقع التي تحتفظ بقيمة استراتيجية عالية. غير أن هذا التحول لن يكون مجرد تعديل جغرافي؛ فهو يعيد تعريف العلاقة بين الوجود العسكري والنفوذ، وبين ضمانات الحماية ومخاطر الاستضافة، وبين حرية الحركة الأميركية وقدرة الدول الخليجية على التحكم في شروط استخدامها.

وعليه، لم يعد السؤال الاستراتيجي: **هل تبقى القواعد الأميركية أم تُغلق؟** بل **كيف سيُعاد تنظيم الوجود العسكري، وأين ستتركز وظائفه، وما الأدوات التي ستضمن استمرار النفوذ مع خفض التعرض للمخاطر؟** وستتحدد الإجابة بتفاعل قرارات واشنطن، وشروط الدول المضيفة، وتطور التهديدات، ومدى نجاح ترتيبات الوصول والشراكات الإقليمية في بناء أمن خليجي أكثر توازناً وقدرة على إدارة الأزمات.